الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4514 | الأحد | 13 شعبان 1444 هـ | 5 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

سعيد يحذر من مشاركة الأجانب.. آلاف يتظاهرون ضد سياسات الرئيس

«اتحاد الشغل» بتونس: البلد بحاجة للوحدة ومنفتحون على الحوار

الآلاف من أنصار اتحاد الشغل تظاهروا للتنديد بقمع الحريات

«وكالات» : تظاهر الآلاف من أنصار الاتحاد العام التونسي للشغل في العاصمة أمس السبت تنديدا باستهداف الحريات النقابية والعامة، في وقت حذر الرئيس قيس سعيد من مشاركة الأجانب في الاحتجاج.

وقال الاتحاد إن احتجاجه يأتي للتنديد بما اعتبره استهدافا للحريات النقابية وللحريات الفردية والعامة من قبل السلطات، في ظل تدهور غير مسبوق للأوضاع الاقتصادية والمعيشية للتونسيين، وفق تعبير هذه المنظمة النقابية الأكبر في البلاد.

وقال الأمين العام نور الدين الطبوبي –في كلمة أمام المتظاهرين– إن الاتحاد لن يقبل بقمع الحريات مهما كانت النتيجة.

وأكد الطبوبي أن الاتحاد العام للشغل قدم رؤيته بشأن خطة الإصلاح الحكومية، لكنه لم يجد آذانا صاغية.

وأضاف أن كلمة الحوار أصبحت بمثابة جريمة في تونس، كما ندد بتصريحات الرئيس سعيد الأخيرة بشأن المهاجرين الأفارقة معلنا ترحيبه بهم في تونس.

وتأتي هذه التحركات وسط توتر متصاعد بين هذه المنظمة النقابية من جهة، ورئاستي الدولة والحكومة من جهة أخرى.

وتتهم المنظمة النقابية السلطات بالسعي إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية وبيع مؤسسات القطاع العام تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، ومحاولة استهداف المنظمة والعمل النقابي.

بالمقابل، قال سعيد إن اتحاد الشغل «حر في تنظيم المظاهرات، لكنه ليس حرا في أن يدعو الأجانب للمشاركة فيها»، وفق تعبيره، فيما بدا تأكيدا لقرار السلطات منع عدد من المسؤولين النقابيين الأجانب من دخول البلاد للمشاركة في المظاهرات التي ينظمها اتحاد الشغل.

وقال الرئيس سعيد –خلال لقائه وزير الشؤون الاجتماعية مالك الزاهي– إن دعوة أجانب للتظاهر والمشاركة في الاحتجاجات في تونس «غير مقبولة أبدا».

واعتبرت هذه المنظمة النقابية قرار منع دخول نقابيين أجانب لتونس بالقرار الذي يسيء إلى سمعتها ويمثل شاهدا آخر على أنها تسير نحو الاستبداد، على حد وصف المتحدث باسم الاتحاد سامي الطاهري.

وذكر اتحاد الشغل –في صفحته الرسمية على فيسبوك الجمعة– أن السلطات منعت دخول ممثلين عن اتحادات نقابية في 6 دول على الأقل من أجل المشاركة في الاحتجاج.

بدورها، قالت جبهة الخلاص الوطني المعارضة إنها لن تستجيب لقرار السلطات منع احتجاج الجبهة المقرر غدا، وقالت إنه قرار تعسفي وباطل، مضيفة أنه صدر عن سلطة غير مختصة، ولأسباب لا تمت إلى القانون بصلة.

وأضافت الجبهة في بيان أنها تتمسك بحقها في التظاهر يوم الخامس من مارس/آذار الجاري العاشرة صباحا (09:00 بتوقيت غرينتش) من ساحة الجمهورية إلى شارع الحبيب بورقيبة (في العاصمة).

وتضم جبهة الخلاص الوطني: حركة النهضة، حزب الأمل، قلب تونس، مواطنون ضد الانقلاب، إلى جانب كيانات وتيارات سياسية وشعبية ترفض المشروع السياسي للرئيس سعيّد.

بدوره، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمس إنه لا بد من العمل من أجل الحفاظ على الديمقراطية في تونس التي انطلق منها الربيع العربي.

وأضاف غوتيريش –في مقابلة مع الجزيرة– أنه ينبغي ألا يعتقل أي شخص في تونس على خلفية رأيه السياسي.

ومن جانبها، أعربت خارجية الولايات المتحدة عن قلقها من حملة الاعتقالات بحق ناشطين في تونس بذريعة تواصلهم مع السفارة الأميركية هناك.

وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس «هذا جزء من وتيرة متصاعدة من الاعتقالات ضد من يعتبرون معارضين للحكومة» مشيرا إلى أن الدبلوماسيين الأميركيين في أنحاء العالم يلتقون شخصيات مختلفة في كل البلدان.

ومنذ 25 يوليو 2021 تعيش تونس أزمة سياسية حادة بعد اتخاذ الرئيس سعيد إجراءات استثنائية، من أبرزها حل مجلس القضاء والبرلمان، وإصدار تشريعات بأوامر رئاسية، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وإقرار دستور جديد.

من ناحية أخرى تنطلق أمس السبت من تونس عمليات إجلاء نحو 300 مهاجر من مالي وساحل العاج إلى بلادهم بعد حملات عدائية تجاه المهاجرين غير النظاميين من دول أفريقيا جنوب الصحراء أججها خطاب الرئيس قيس سعيد.

وقال السفير العاجي في تونس إبراهيم سي سافاني «من المقرر مغادرة طائرة الخطوط الجوية العاجية السبت الساعة 7 صباحا بالتوقيت المحلي وعلى متنها 145 راكبا»، مضيفا أن عدد المسجلين للعودة بلغ 1100 حتى الآن.

ويقدر عدد الجالية العاجية في تونس بنحو 7 آلاف شخص، وفقا لإحصاءات رسمية.

وقال دبلوماسي مالي في تونس للفرنسية إن بلاده استأجرت طائرة لإعادة ما يقارب 150 شخصا بناء على أوامر رئيس المجلس العسكري الذي أعطى «تعليمات صارمة للغاية» للتعامل مع موضوع عودة الرعايا إلى بلدهم.

وهذه أولى رحلات الإجلاء إلى هذين البلدين منذ خطاب ألقاه سعيد الأسبوع الفائت شدد فيه على وجوب اتخاذ «إجراءات عاجلة» لوقف تدفق المهاجرين غير النظاميين من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى بلاده، مؤكدا أن هذه الظاهرة تؤدي إلى «عنف وجرائم».

ونددت منظمات حقوقية تونسية ودولية عدة بتصريحات سعيد، واعتبرت خطابه «عنصريا» و«يدعو إلى الكراهية».

وتحدث غينيون عادوا في أول رحلة إجلاء الأربعاء الماضي إلى بلدهم عن «تصاعد الكراهية» بعد هذا الخطاب، وعن «كابوس» عاشوه إثر ذلك في الشارع وفي الأحياء السكنية التي يقطنون فيها بالعاصمة التونسية والمحافظات.

وقد فقد عدد كبير من الـ21 ألف مهاجر من دول أفريقيا جنوب الصحراء المسجلين رسميا في تونس –ومعظمهم في وضع غير قانوني– وظائفهم وطردوا من منازلهم بين ليلة وضحاها.

وأوقف العشرات خلال حملات للشرطة وسجن بعضهم، وقدّم بعضهم الآخر شهادات إلى منظمات حقوقية عن تعرضهم للتعذيب الجسدي، منددين بوجود «مليشيات» تقف وراء ذلك.

رئيس وزراء العراق: نرفض الاعتداءات الإيرانية والتركية

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني

«وكالات» : أكد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن بلاده ترفض أي اعتداء على حدودها.

وشدد، أمس السبت، على أن الحكومة رفضت الاعتداءات التركية والإيرانية بإجراءات رسمية، مضيفاً أن قوات أمنية اتحادية أمسكت الحدود مع إيران وتركيا بالتعاون مع أربيل.

كذلك نوه إلى أن المعارضة لدول أخرى من العراق يجب أن تكون سلمية وغير مسلحة.

كما أشار إلى أن بغداد ليست ناقلا للرسائل بين طهران وواشنطن بل صاحبة مبادرة ومقربة لوجهات النظر، وأضاف قائلا: «لن نسمح لأي جهة بإدخال العراق في حروب وصراعات خلافا للمصلحة الوطنية».

أما في ما يتعلق بملف الفساد وملاحقة المتورطين فأشار إلى وجود فئة من المسؤولين والموظفين في البلاد محمية من قبل قوى سياسية.

وأكد أن لا خطوط حمراء في مكافحة الفساد.

وعن التيار الصدري وعزوفه عن الساحة السياسية منذ أشهر، فأعرب عن أمله بأن يشارك في كل الفعاليات السياسية بالبلاد.

كما وصف قرار التيار الصدري الانسحاب من البرلمان بالمؤسف.

إلى ذلك، ألمح إلى احتمال حصول تغيير في البرلمان، قائلا «إن إجراء انتخابات مبكرة يتطلب حل البرلمان، لكن القرار بيد الكتل السياسية، علماً أن الحكومة جاهزة لإجرائها».

يشار إلى أن حكومة السوداني كانت منحت الثقة في أكتوبر الماضي 2022 بعد ما يقارب السنة على إجراء الانتخابات النيابية في البلاد، دون إمكانية التوصل لتوافق بين التيار الصدري والكتل النيابية الأخرى التي تندمج ضمن ما يعرف بالإطار التنسيقي على تسمية رئيس جديد للوزراء.

ما دفع زعيم التيار، مقتدى الصدر، لاحقاً إلى الانسحاب من المشهد السياسي، طالباً من نوابه الاستقالة، وهذا ما حصل بغية تسهيل تسمية السوداني في حينه، وانتخاب رئيس للجمهورية.

ومنذ ذلك التاريخ، وعدت حكومة السوداني بمكافحة الفساد المتفشي بقوة في البلاد، والبطالة، وتعزيز الخدمات الاجتماعية وغيرها.

وقد تابعت بالتفاصيل ما عرف آنذاك في البلاد بقضية «سرقة القرن» التي فتحت منتصف أكتوبر الماضي، وتورط فيها مسؤولون سابقون كبار ورجال أعمال، فيما أثارت سخطا شديداً في العراق الغني بالنفط. لاسيما بعد أن كشفت وثيقة من الهيئة العامة للضرائب أنه تم دفع 2،5 مليار دولار بين سبتمبر 2021 وأغسطس 2022 من طريق 247 صكا صرفتها خمس شركات.

3 زلازل جديدة تضرب أديامان وأنطاكيا وأضنة جنوبي تركيا

«وكالات» : ضربت 3 زلازل تراوحت قوتها بين 4 و4.4 درجات على مقياس ريختر 3 مناطق في تركيا بدأت فجر أمس السبت وحتى الثامنة والنصف صباحا بالتوقيت المحلي.

وضرب زلزال بقوة 4.4 درجات صباح أمس السبت ولاية أديامان جنوب شرقي تركيا.

وأعلنت إدارة الطوارئ والكوارث التركية (آفاد) أن الزلزال وقع الساعة 8:27 بالتوقيت المحلي، ومركزه قضاء جليكهان في ولاية أديامان.

ووقع الزلزال على عمق 7 كيلومترات بحسب المعطيات الواردة على الموقع الإلكتروني لـ«آفاد».

كما هز زلزال بقوة 4 درجات مدينة أنطاكيا في ولاية هاتاي جنوبي تركيا، ووقع الزلزال الساعة 06:03 صباح أمس السبت على عمق 7.23 كيلومترات.

دقلو: يجب تسليم السلطة في السودان إلى الشعب

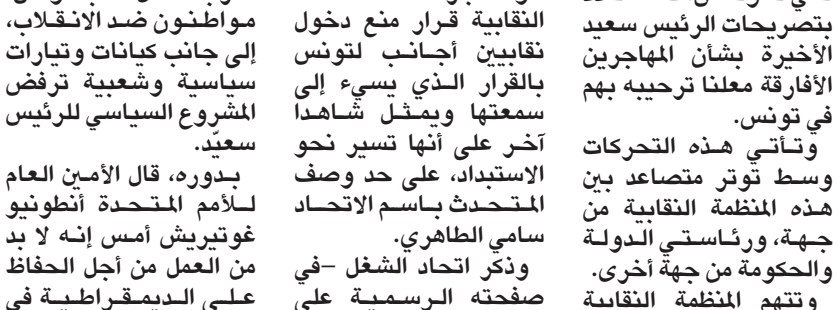
محمد حمدان دقلو

«وكالات» : في مؤتمر صحافي عقده خلال الجلسة الافتتاحية لورشة شرح المصفوفة المحدثة لاتفاق سلام السودان لعام 2023، جدد رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو، التأكيد على ضرورة تسليم السلطة في البلاد إلى الشعب.

وأكد نائب قائد قوات الدعم السريع المعروف بـ«حميدتي»، في كلمته أمس السبت، أنه لن يقبل بالتعرض للتظاهرات.

كما شدد على رفضه كافة أنواع الاعتقال السياسي.

اتفاقية السلام خاصة في الجانب التنموي وإعادة النازحين واللاجئين.

كذلك شدد على المضي قدما في تنفيذ بنود الاتفاق الإطاري، الذي وقع في الخامس من ديسمبر الماضي.

أتت تلك التصريحات فيما لا تزال التحركات جارية بين الأطراف السياسية في البلاد من أجل التوصل إلى حكومة مدنية جديدة، وتوحيد الجيش.

ومنذ عامين، يحاول المكونان العسكري والمدني التوصل لحل يتيح إرساء اتفاق يمهد للوصول إلى سلطة انتقالية مدنية بغية النهوض بالبلاد.

يشار إلى أن السودان الذي يعد واحدا من أفقر البلدان في العالم، غارق منذ 25 أكتوبر 2021 حين فرض الجيش إجراءات استثنائية وحل الحكومة السابقة، في ركود سياسي واقتصادي على الرغم من كافة مساعي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من أجل إطلاق جلسات حوار تفضي إلى حل.

إذ لم تتمكن كافة الوساطات الأممية والإفريقية حتى اللحظة من دفع الفرقاء السياسيين إلى تشكيل حكومة جديدة رغم تأكيد قائد القوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، منذ يوليو الماضي 2022، عدم مشاركة المكون العسكري في الحياة السياسية.

قوة مشتركة لحماية حدود ليبيا لتوحيد المؤسسة العسكرية

رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية ورئيس الأركان التابع للقيادة العامة للجيش الوطني في لقاء سابق

أفادت إدارة التوجيه المعنوي بالجيش في طرابلس، أمس السبت، بأن رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية محمد الحداد، ورئيس الأركان التابع للقيادة العامة للجيش الوطني الليبي عبد الرازق الناظوري، أكدا لقائد القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا (أفريكوم) مايكل لانجلي، المضي قدما في توحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

وأضافت الإدارة في بيان أن الفريق الحداد والفريق الناظوري أكدا أيضا تشكيل قوة مشتركة كخطوة أولى لحماية الحدود، وتبني مشروع وطني لاستيعاب الشباب وإدماجهم في مؤسسات الدولة.

وكانت السفارة الأميركية في ليبيا، قد أعلنت يوم الخميس، أن الولايات المتحدة تؤيد إنشاء وحدة عسكرية مشتركة كخطوة أولى لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية.

وأشادت السفارة في حسابها على تويتر بما وصفته بالتزام رئيس أركان الجيش الوطني الليبي عبد الرازق الناظوري ورئيس هيئة الأركان التابعة لحكومة الوحدة محمد الحداد بإعادة توحيد المؤسسة العسكرية.

كما أشارت إلى مشاركة وفد عسكري ليبي مشترك للناظوري والحداد في مؤتمر رؤساء الأركان الأفارقة الذي استضافته العاصمة الإيطالية روما.

وأضافت السفارة «نواصل الوقوف مع الشعب الليبي في دعواته للسلام والوحدة الوطنية والسيادة الكاملة لتحقيق مستقبل آمن يتسم بالازدهار الاقتصادي والاستقرار الإقليمي».

يذكر أن توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، هو واحد من أهم المطالب والركائز الأساسية لإعادة الاستقرار والسلم إلى البلاد، وسط آمال بأن يفرز اجتماع أمس نتائج إيجابية.

وكانت محادثات إعادة توحيد المؤسسة العسكرية تعثرت أكثر من مرة على الرغم من الدعم والوساطات الدولية من الأطراف المعنية بالشأن الليبي.

واصطدمت بعدة عراقيل، وأهمها الخلاف حول منصب القائد الأعلى للجيش الليبي، بالإضافة إلى غياب كامل للثقة، ورفض الميليشيات التخلي عن سلاحها.